

بيروت، في: ٢٠٢٦/١٠/١

رقم الصادر: ٢٥٣٠/م.ص

رقم المحفوظات: ٩٢/ش.ن - ٢٠٢٦/٣/١٣١٨

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال المُقدّم من النواب السادة جبران باسيل، جورج عطالله، نقولا صحنوي، سيزار أبي خليل، غسان عطالله، جيمي جبور، سامر التوم، إدكار طرابلسي وشريل مارون، حول باخرة المازوت "Basilis L" والخسائر اللاحقة بالمال العام.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ٥١١/س تاريخ ٢٠٢٦/٧/١ ومُرفقاته.

جواباً على السؤال المُقدّم من النواب السادة جبران باسيل، جورج عطالله، نقولا صحنوي، سيزار أبي خليل، غسان عطالله، جيمي جبور، سامر التوم، إدكار طرابلسي وشريل مارون، حول باخرة المازوت "Basilis L" والخسائر اللاحقة بالمال العام،

يُفيد السيد وزير الطاقة والمياه بما يلي:

١. في الوقائع الصحيحة لمناقصة شراء مادة الديزل أويل، التي حملتها ناقلة النفط "BASILIS L":

- بتاريخ ٢٠٢٦/١/٨ طلب الجيش اللبناني والقوى الامنية والمؤسسات العامة المتعاقدة مع منشآت النفط في وزارة الطاقة والمياه تأمين حاجاتهم إلى مادة الديزل أويل، فأطلقت الوزارة المناقصة رقم ٣١٢ لشراء المادة المذكورة وفقاً لقانون الشراء العام.
- بتاريخ ٢٠٢٦/٢/١٨ تم توقيع العقد مع الشركة الفائزة بالمناقصة، وكان السعر التقديري للباخرة يومها بحدود مبلغ /٢٥,٣٩٣,٠٠٠/ أ.د.
- بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٨ وصلت الباخرة الأولى من العقد KRITI CAPTAIN المُحمّلة بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٣ وتم تسديد ثمنها البالغ /٣٠,٤٨٢,٢١٥/ أ.د وفقاً لنص العقد الذي يلحظ إحتساب سعر الباخرة على أساس مُعدّل السعر خلال خمسة ايام تسبق يوم التحميل وخمسة ايام تلي يوم التحميل.

- عند تفريغ الباخرة تواصلت الوزارة مع الشركة الموردة وطلبت اليها تأجيل الشحنة الثانية من العقد حتى تاريخ ٢٠-٢٥ أيار ٢٠٢٦ وقد وافقت الشركة مبدئياً.
- طلبت المؤسسات الأمنية عدم السير بخطوة التأجيل بفعل حاجتها إلى الديزل أويل في أواخر شهر آذار - أوائل نيسان لضمان إستمرارية أدائها سيما في ظلّ ظروف الحرب التي تمرّ بها البلاد والمنطقة والأزمة الناشئة جراء الوضع في مضيق هرمز وخوفاً من عدم وصولها.
- بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٨ وصلت الباخرة "BASILIS L" المحملة بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٦ والتي كان قد أصبح ثمنها حوالي /٥٠,٠٠٠,٠٠٠/ د.أ خمسون مليون دولار أميركي.
- بتاريخ وصول الباخرة لم تكن الأموال العائدة للمؤسسات الأمنية والجيش اللبناني والمؤسسات العامة قد أحيلت إلى حساب منشآت النفط. كما استغرق تحويل هذه الاموال في المصرف المركزي من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي وقتاً أكثر من المتوقع عادة.
- بغية تسريع جمع ثمن الباخرة، حاولت منشآت النفط بيع السوق المحلي من الزهراني لكنها لم تتمكن من ذلك بسبب الأوضاع الأمنية المؤلمة في الجنوب.
- بتاريخ ٢٠٢٦/٥/١٤ اكتمل ثمن الباخرة في حساب المنشآت وتم فتح الإعتماد بتاريخ ٢٠٢٦/٥/١٥.
- استبانة مشكلة جديدة مع رفض المصرف المراسل تعزيز الإعتماد دون إفادة مصرف لبنان بالأسباب التي دفعته للرفض، مع الإشارة الى ان المصرف المراسل كان عزز سابقاً عدة إعتمادات للشركة الموردة، ووافق سابقاً على إعتماد هذه الباخرة، عندها باشر مصرف لبنان محاولة فتح الإعتماد وتعزيزه مع مصارف مراسلة أخرى.
- في ضوء المُعطيات الآتفة الذكر ولا سيما حاجة القوى العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة إلى مادة الديزل أويل، تحمّلت منشآت النفط فارق السعر العالمي غير المتوقع نتيجة الحرب، كما دفعت غرامات تأخير عن ما يفوق الـ ٧٠ يوماً تبلغ /١٨,٠٠٠/ د.أ يومياً بحسب العقد أي ما يعادل /١,٢٦٠,٠٠٠/ د.أ.

- بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٤ أبلغت وزارة الطاقة والمياه جواباً من مصرف لبنان يفيد بموافقة بنك آخر على تعزيز الإعتماد، وتم تفريغ الباخرة في منشآت النفط في طرابلس في ٢٠٢٦/٧/٦.

٢. في عدم صحّة وجود خسائر لاحقة بالمال العام في ضوء طبيعة عمل منشآت النفط:

نصّت المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٧٩ تاريخ ١٩٧٧/٧/٢ على أنّه خلافاً لاحكام قانون المحاسبة العمومية تمارس وزارة الصناعة والنفط - المديرية العامة للنفط - بصورة مؤقتة ووفق الاصول المعمول بها في التجارة والصناعة، ادارة منشآت النفط على الاراضي اللبنانية وادارة جميع القضايا المالية والاقتصادية والتنظيمية المتعلقة بها وجميع صفقات بيع وشراء وتصدير واستيراد مشتقات النفط الخام.

وحيث يتّضح من هذا النص أن منشآت النفط تعمل وفق الأسس التي ترعى ممارسة الأعمال التجارية وخلافاً لاحكام قانون المحاسبة العمومية بهدف تحقيق الأرباح التي تُحتسب استناداً إلى الهامش التجاري (Marketing Margin) أي الفارق بين السعر الذي تشتري به المنشآت المشتقات النفطية (عبر مناقصات استيراد) والسعر الذي تباع به للغير، إضافة إلى بدلات التخزين والخدمات اللوجستية التي تتقاضى منها رسوماً مالية مقابل استخدام خزاناتها الاستراتيجية في طرابلس والزهراني لتخزين المحروقات لصالح جهات أخرى، ورسوم خدمات المصب والمرافئ عن تفريغ السفن والناقلات النفطية عبر المرافط التابعة للمنشآت، وتأكيداً لعدم وجود خسائر لاحقة بالمال العام ، لا بد من تسليط الضوء على مبالغ الأرباح المسجلة في منشآت طرابلس والزهراني لغاية تحضير هذا الجواب،

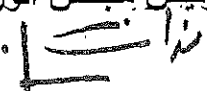
وتجدر الإشارة إلى أنّ حساب باخرة "BASILIS L" يدخل ضمن حساب منشآت النفط، وقد بلغت الكلفة الاجمالية لهذه الباخرة /٥٠,٤٥٥,٠٣٩,٢٥٠/ دولار أميركي، فيما بلغت أرقام البيع لغاية تاريخه /٤٩,٣٢٣,٩٧١/ دولار أميركي أي بنقص /١,١٣١,٠٦٨٨/ د.أ.

وأنّه بالعودة إلى حسابات المنشآت في طرابلس والزهراني يتبين ما يأتي:

- مجموع أرباح منشآت الزهراني لغاية تاريخ هذا الجواب عن العام ٢٠٢٦ ما قيمته /٤,٨٤٧,٧١٣/ د.أ.
- مجموع أرباح منشآت طرابلس لغاية تاريخ هذا الجواب عن العام ٢٠٢٦ ما قيمته /١٠,٤٧٨,٦٩٤/ د.أ.

فيكون مجموع أرباح المنشآت في طرابلس والزهراني جراء استيراد البواخر خلال العام ٢٠٢٦ لغاية تاريخه
/١٥,٣٢٦,٤٠٧/ د.أ دون حساب الباخرة.

أما بعد إضافة حساب هذه الباخرة تُصبح أرباح المنشآت كما يأتي:
١٥,٣٢٦,٤٠٧ - ١,١٣١,٠٦٨ = ١٤,١٩٥,٣٣٩ د.أ، أي ربح فائت وليس خسائر خلافاً لما جاء في
السؤال النيابي.

رئيس مجلس الوزراء

د. نواف سلام